الغانم رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب وغياب الحكومة

بوادر «أزمة» جديدة بين المجلس والحكومة بسبب «حرمان المسيء»

الغانم رفع الجلسة لعدم اكتمال النصاب وغياب الحكومة

جانب من الجلسة (تصوير: صالح محمد)

العازمي: تعديلات القانون مستحقة.. وسنعيد تقديم طلب عقد جلسة خاصة لمناقشتها
عدم حضور السلطة التنفيذية دليل استمرار نهج حكومي واضح ولم يتغير
ما يتردد عن حل المجلس لا يخيف النواب لأن الشعب سيعيد الذين يريدهم إلى القاعة
فارس العتيبي : عدم حضور الحكومة لضعف حججها القانونية وعدم رغبتها في التعاون
القانون تضمن عقوبة أبدية وهي الحرمان مدى الحياة من المشاركة السياسية ولم يراع قواعد رد الاعتبار
أحمل الحكومة وجميع النواب مسؤولياتهم السياسية وسيكون لنا لقاء معها على هذا القانون

فيما يبدو أنها شرارة "أزمة" جديدة بين المجلس والحكومة ، رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة أمس الخاصة لعدم اكتمال النصاب وعدم حضور الحكومة.

في هذا الإطار قال النائب حمدان العازمي إن تعديلات ما يتعلق بحرمان المسيء مستحقة، كاشفا عن أنه "سيعيد تقديم طلب عقد جلسة خاصة لمناقشة ما يتعلق بحرمان المسيء، إلى أن تتم مناقشته أو أن ترحل الحكومة".

واعتبر العازمي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة أن "عدم حضور الحكومة جلسة اليوم "أمس" الخاصة دليل استمرار نهج حكومي واضح ولم يتغير"، مضيفا "المسألة أصبحت مزاجية بأن تحضر الجلسات الخاصة التي تريدها ولا تحضر أخرى".

وطالب بردة فعل نيابية تجاه هذا النهج مبينا أن "تعديل قانون المسيء كان جزءا من الحملات الانتخابية لكثير من النواب".

واعتبر العازمي أن "ما يتردد عن حل مجلس الأمة لا يخيف النواب لأن الشعب سيعيد النواب الذين يريدهم إلى قاعة عبدالله السالم"، مضيفا إن "من يخاف من حل مجلس الأمة لا يستحق تمثيل الشعب".

بدوره أعرب النائب فارس العتيبي عن استيائه من غياب الحكومة عن جلسة اليوم الخاصة، معتبرا أن عدم حضور الحكومة "لضعف حججها القانونية وعدم رغبتها في التعاون مع النواب في القضايا المهمة".

وقال العتيبي في تصريح بالمركز الإعلامي "تقدمت وعدد من النواب بطلب عقد جلسة خاصة بإلغاء المادة 2 من القانون 27 لسنة 2016 فيما يتعلق بحرمان المسيء، والذي تعسفت الحكومة في تطبيقه بهدف إقصاء المعارضة السياسية وتم استخدامه بأثر رجعي عكس ما قصده المشرع ، وتم استخدامه أداة للانتقام والعزل السياسي".

وأكد أن "تعديل قانون المسيء لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية المصانة بحكم الدستور في مادته الثانية التي نصت على أن دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية مصدر رئيس للتشريع ، وأن العقوبات الموجودة في قانون الجزاء كافية".

وأوضح العتيبي أن "قانون المسيء تضمن عقوبة مطلقة أبدية وهي الحرمان مدى الحياة من المشاركة السياسية ولم يراع قواعد رد الاعتبار في قانون الجزاء في مواده من 244 إلى 250".

وقال "أحمل الحكومة وجميع النواب مسؤولياتهم السياسية ، وسيكون لنا لقاء مع الحكومة على هذا القانون وعليها مد يد التعاون وتحمل مسؤوليتها كاملة".

وكان رئيس مجلس قد وجه الدعوة إلى عقد جلسة خاصة لمجلس الأمة أمس الثلاثاء طبقا لنص المادة 72 من اللائحة الداخلية، وذلك لمناقشة تعديل القانون رقم 27 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة وفقا لطلب مقدم من 10 نواب.

وجاء في نص الطلب النيابي إنه "استنادا إلى المادة 72 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب عقد جلسة خاصة يوم الثلاثاء الموافق 15 فبراير 2022 لمناقشة تقرير لجنة الشؤون الداخلية والدفاع بشأن الاقتراحات بقانون بشأن تعديل القانون رقم 27 لسنة 2016 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة "إلغاء عقوبة المساس بالذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية من قانون الانتخابات والاكتفاء بالعقوبات المنصوص عليها في التشريعات الأخرى".

الجدير بالذكر أن مجلس الأمة سيعقد اليوم جلسة خاصة للنظر في طلب طرح الثقة بوزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر والتصويت عليه.

اللوغاني يتلقى تحية النواب بعد عودته سالما معافى

النواب أثناء حضورهم للجلسة

تحيات نيابية متبادلة

حوار نيابي

بينما بلغت إيراداتها عن ذات العام 73 ألف دينار

«الميزانيات»: 7.3 ملايين دينار إجمالي مصروفات «أمانة الأوقاف» عن السنة المالية 2021/2020

عبدالصمد: "المحاسبة" مازال يسجل ملاحظاته بشأن عدم قيام الأمانة بتطوير وصيانة بعض الأوقاف

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات البرلمانية

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها الحساب الختامي للأمانة العامة للأوقاف عن السنة المالية 2020/2021 وملاحظات الجهات الرقابية بشأنه.

وأوضح رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد في بيان صحفي أن إجمالي مصروفات الأمانة العامة عن السنة المالية 2021/2020 بلغ 7.3 مليون دينار، بينما بلغت إيراداتها عن ذات السنة المالية 73 ألف دينار.

وأضاف أنه لازالت الأمانة العامة للأوقاف تعاني من وجود جوهر الملاحظات المستمرة والمتكررة والتي سبق للجنة مناقشتها في اجتماعات سابقة، خاصة فيما يتعلق بإدارة الأوقاف.

وبين عبد الصمد أن اللجنة أحيطت علما بأن الوزير قام بتشكيل لجنة لتسوية الملاحظات والتحقيق في أسبابها واللجنة بانتظار نتائج التحقيق. وبين أن ديوان المحاسبة مازال مستمرا في تسجيل ملاحظاته بشأن عدم قيام الأمانة بتطوير وصيانة بعض الأوقاف مما أدى إلى تهالكها وفقدان عوائد مالية مع تعريض سلامة المستأجرين للخطر، بالإضافة إلى عدم إدارة الأمانة العامة للأوقاف لمخصصات وريع الأوقاف بصورة مثلى.

وأفاد أن اللجنة ناقشت استمرار الملاحظات التي شابت النظام الخاص لإدارة الوقف والموقع مع إحدى الشركات حيث لازالت هذه الملاحظات مكررة منذ 5 سنوات ومنها سيطرة الشركة على معظم صلاحيات النظام واحتفاظها بالأرقام السرية للمستخدمين.

ولفت إلى ان ديوان المحاسبة ذكر أن حجم الديون المشكوك في تحصيلها في نهاية سنة 2020 بلغت ما جملته 7.6 مليون دينار، وهو ما يدل على عدم اتخاذ الأمانة العامة للأوقاف الإجراءات المناسبة حيال ذلك.

اللجنة أحيطت علما بأن الوزير قام بتشكيل لجنة لتسوية الملاحظات والتحقيق في أسبابها

وناقشت اللجنة أيضا الملاحظات المرتبطة بالسجلات الوقفية حيث يوجد عدد 323 عقار غير مسجل في الأمانة العامة للأوقاف رغم مضي 25 سنة على إنشائها، حيث بين ديوان المحاسبة عدم تمكنه من الوصول لقيم هذه العقارات وتاريخ وقفها والإيرادات المحصلة عنها.

الطريجي يسأل الموسى عن تنفيذ حكم «التمييز» بإلغاء قرار القرعة في «الزراعة» الصادر عام 2014

عبدالله الطريجي

وجه النائب عبد الله الطريجي سؤالا إلى وزير الأشغال علي الموسى طلب فيه تبيان ما تم في تنفيذ حكم محكمة التمييز رقم 380/2019 الذي قضى بإلغاء قرار القرعة في الهيئة العامة لشؤون الزراعة الصادر عام 2014.

وأضاف: "ما هي آثار الحكم وتبعاته على الهيئة العامة لشؤون الزراعة والمزارعين الذين تم تخصيص حيازات لهم بناء على القرار الملغي، وكيف سيتم تعويض المتضررين من المزارعين الجادين وذوي النوايا الحسنة الذين لم يكن لهم دور في إبطال القرار؟"

وقال: "حيث أن الحكم المذكور تضمن إثبات وجود العديد من المخالفات لقوانين ولوائح الهيئة وشروط التخصيص المعلن عنها نطلب تزويدنا بجميع التحقيقات التي تمت في هذا الخصوص ونتائجها وتقارير اللجان التي شكلت من تاريخ نشر الإعلان للتخصيص في 2013 حتى تاريخ صدور حكم التمييز في 2022".

الصيفي لوزير الأشغال هل ربطت خزانات الري في مدينة صباح الأحمد السكنية

الصيفي الصيفي

وجه النائب الصيفي الصيفي، سؤالاً إلى وزير الاشغال ووزير دولة لشئون الشباب، استفسر فيه عن الآتي:

1 – هل رُبطت جميع خزانات الري في مدينة صباح الأحمد السكنية؟

2 – هل خزانات الري في مدينة صباح الأحمد السكنية جاهزة للتشغيل لاستخدامها في الري؟ وهل توجد معوقات في هذا الخصوص؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب:

أ– ما المعوقات؟ وهل دُرست أسبابها؟

ب– بيان الدراسة وطرق الحل والبرنامج الزمني لحل هذه المعوقات.

ت– ما أوجه التنسيق مع وزارة الأشغال العامة لإيصال المياه المعالجة إلى مدينة صباح الأحمد السكنية؟

3 – هل تنفيذ شبكات الري في مدينة صباح الأحمد السكنية من اختصاص المؤسسة العامة للرعاية السكنية أم الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية؟

4 – هل طرحت عقود لتنفيذ شبكات ري تغطي الضواحي السكنية أو المحاور الخدمية في مدينة صباح الأحمد السكنية؟

5 – هل يوجد تنسيق بين المؤسسة العامة للرعاية السكنية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في خصوص تنفيذ كل من شبكات الري وطرح عقود إنشاء وإنجاز وصيانة الحدائق العامة؟

6 – الجدول الزمني المحدد للانتهاء من تنفيذ جميع شبكات الري في كل ضواحي مدينة صباح الأحمد السكنية أو في المحاور الخدمية كل على حدة.